سياسة تركيا المائية تجاه العراق وتداعياتها على علاقة البلدين

أ.د. منى حسين عبيد (*)

المقدمة

يعد ملف المياه من الملفات المهمة والخطيرة لتعلقه بسلعة لا تُعرف قيمتها الحقيقية الا وقت ندرتها، الا وهي الماء. فالاخير يدخل في الحاجات الفسلجية للانسان وفي الزراعة والصناعة وتوليد الطاقة، وغيرها الكثير من المجالات.

وفي نظرة سريعة للحالة المائية لكل من تركيا وسوريا والعراق، نرى ان هذه البلدان الثلاث يجمعها ، فضلا عن الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، المصير المائي ذاته. لكن المثير في الامر ان انقرة بدأت باستخدام الماء الذي ينع من اراضيها كسلاح من اسلحتها الاستراتيجية ان لم يكن ابرزها. وذلك من خلال تحويل التخمة المائية لديها الى اداة ضغط وتهديد وحرب مصالح مع دول الجوار المستفيدة من مياه نهري دجلة والفرات.لذا فقد اخذت مشكلة المياه تحتل مساحة كبيرة في سياسة الدول المتحكمه فيه بالشكل الذي اثار العديد من المشكلات السياسية مع دول الجوار بسبب عدم كفاية المياه لسد الاحتياجات الناجمة عن النقص الموجود في الموارد المائية ،وهذا ما نلمسه وبشكل واضح في سياسة تركيا المائية تجاه العراق.

وعليه ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسة التي تتبعها تركيا تجاه العراق لها تأثيرها الكبير في كمية المياه الواردة الى العراق والذي كان له تاثيره على كافة مقومات الحياة .

كما يهدف البحث الى معرفة طبيعة السياسة التركية تجاه العراق ولاسيما فيما يخص سياستها المائية وما الهدف من سياستها تلك .

ولفهم سياسة تركيا المائية فقد تم الاستعانة بمناهج عدة منها المنهج الوصفي لوصف طبيعة سياسية تركيا المائية تجاه العراق .فضلا

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
muna_٢٢٠٥@yahoo.com

عن المنهـج التاريخي لتتبع الجـذور التاريخية لمشـكلة المياه بين العـراق وتركيا. الى جانب الاعتمـاد على المنهج التحليلي لتحليل الاهداف التـي تسـعى تركيا الـى تحقيقها من سياسـتها تلك وعلى كافة الصعد السياسـية والاقتصادية والامنية –العسكرية.

الجـذور التاريخية لمشـكلة الميـاة بين العراق وتركيا

تحتل الميـاه مكانة فريدة بيـن مختلف مصادر الطاقـة بسـبب قدرتهـا علـى العمـل بصورة مسـتمرة ومتجددة ولا توجد لها اثار سلبية على البيئة واذا اسـتطاع الانسـان ان يعيش بلا نفط فليس بمقدورة الاسـتغناء عن المـاء تعد المياة جوهرالترابط البشـري في اي بلـد من البلدان فهي احد الموارد المشـتركة التي تسـتخدم في الزراعـة والصناعـة والاغـراض المعيشـية والبيئية وتعمـل الادارة الوطنية للمياة باحداث تـوازن بين هـذه المجموعـات المتنافسـة من مستخدمي المياة علاوة على ذلك فان المياة من اكثر الموارد الاساسيه تجاوزا للحدود وقد تسن البلدان تشـريعات للمياه لاعتبارها من الاصول الوطنيـة الا ان هذه المـورد في حقيقته يتجاوز الحدود السياسـية في صوره انهـار وبحيرات ومستودعات للمياة الجوفية وتعمل المياة العابرة للحدود على تمديـد الترابط الهيدرولوجي عبر الحدود الوطنيه والربط بين مستخدمي المياة في مختلف البلدان من خلال نظام مشترك ولا شك ان ادارة ذلك الترابط هو احد التحديات الكبرى للتنميه البشريه التي تواجه المجتمع (الدولي)[1]

تتسـبب مياة العابرة للحـدود في اغلب الاحيان في احداث بعض التوترات بين المجتمعات التي تربـط بينهم لانها تختلف عن اي مورد اخر من الموارد النادرة في نواحي مهمة اذ انها تشـكل جوهر كافة جوانب المجتمع البشـري من البيئه الـى الزراعـة الـى الصناعة وليس لهـا بدائل معروفة كما انهـا تعد عامل حيوي للحياة مثلها فـي ذلك مثل الهواء وتمثل ايضا جزء لا يتجزا مـن نظم الانتاج التي تعمـل على تحقيق الثراء والرفاهيه[2]

يعد حوض دجلة والفرات من الاحواض المائية المهمـة والتي قد تعد من أهم مسـببات الصرع نتيجة تعقد المشـكلة وسـعي دوله المنبع تركيا الى اسـتغلال هذه الثـروة وبما يؤمن مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مصالح دول الحوض الاخرى[3]

وبالرغـم مـن ان عملية اسـتغلال ميـاه نهري دجلـه والفرات لم تثير اي مشـكلة في السـابق بسـبب وقوع النهرين من المنبـع الى المصب تحت سـيادة دولة واحـدة والـذي يتطلب منها حتما حماية منتفعية جميعا الا ان بوادر المشكلة لـم تبدا الا بعـد انتهاء الحـرب العالمية الاولى وتحطم الكيان السياسي للامبراطورية العثمانية وما ترتب على ذلك من قيام دول جديدة اختصت الاولـى مـن مجرى الاعلـى للنهـر وحضيت الثانية وهي سـوريا بالمجرى الاوسـط منه في حين بقي المجرى الاسـفل وهـو اكبر الاجزاء ضمن الاراضي العراقية وبذلك تغيرت طبيعة نهـر الفرات واصبـح نهرا دوليـا بعد ان كان وطنيا فلم يعد اسـتغلال مياهـه من اختصاص

دولة واحدة وانما تنازعت في ذلك مصالح اكثر من دولة ويفرض ذلك ضروره ضمان مصالح دوله المجرى الاسفل للنهر وتأمين احتياجاتها المائيه لانها ستكون المتضرر المباشر والرئيس من اي استغلال للمياه يفتقر للتنظيم لاسيما فيما يمثله نهر الفرات من أهمية حيوية لدولة الثلاثة لاسيما العراق ليس من أجل الري فقط بل من حيث انتاج الطاقة الكهربائية ايضا[٤]

ان التقسيمات الوطنية والسياسية مجتمعة مع حقائق الطبيعة التي فرضت على تركيا والعراق اقتسام مياه الانهار التي تنساب عبر اراضي البلدين جعل هذا البلد وذاك معتمدا في اشباع احتياجاته من المياه على نوايا جاره الحسنه كما ان مشاريع التنمية المنفذه في أحد البلدين والهادفة لاستغلال المزيد من المياه لغرض الراي او لتوليد الطاقة الكهربائية كان من شانها ان تؤدي الى عدم الارتياح في البلد الأخر.

وبالفعل كانت تشكل مصدر للنزاع بين هذين البلدين ولعل من أهم الانهر التي كان عليها خلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي (العراق وسوريا) هي نهر الفرات الذي ينبع من هضبه ارمينيا في تركيا ويتكون من التقاء رافديه الرئيس بين (مراد صو وفرات صو) في منطقة كيبان ويبلغ طول النهر حوالي ٢٨٨٠ كيلو متر منها (١٠٠٠) كيلو متر في تركيا و(٦٨٠) كيلو متر في سوريا و(١٢٠٠)كيلو متر في العراق وتبلغ مساحه حوض الفرات (٤٤٤) الف كيلو متر مربع موزعه بين تركيا وسوريا والعراق ويصب في نهر الفرات داخل سوريا ثلاثه روافد هي نهر الساجور ونهر البليخ ونهر الخابور وتشير الدراسه المائيه الى ان ٨٨٪ من مياه الفرات ذات مصدر تركي و١٢٪ روافد سوريه [٥].

يعد نهر الفرات اعظم مورد من موارد تركيا المائية بالمقارنه مع بقيه الاحواض النهرية الاخرى البالغة ٢٦ حوضا اذ يكون نهر الفرات حوالي ١٧٪ من مجموع الموارد المائية .ويحتل نهر دجلة حوالي ١٢٪ من مجموع الموارد المائية فيها .ولا يمكن اعتبار مسألة المياه بين تركيا والعراق مسألة جديدة بل هي مسألة قديمة بحيث نصت المادة الثالثة من الاتفاق البريطاني الفرنسي في ٢٣ كانون الاول ١٩٢٠ على انه «في حالة ما اذا كان تنفيذ اي مشروع من جانب فرنسا لتنظيم الري في سوريا يترتب عليه نقص المياه في الفرات وفي دجلة بدرجة كبيرة عند دخول النهرين العراق فانه يجب تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشروع الفرنسي قبله تنفيذه" وبالرجوع الى معاهدة لوزان التي عقدت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ نجد ان تركيا وقعت اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها اليونان ،بلغاريا، ايران ،جورجيا، ارمينيا بينما تماطل في توقيع اتفاقيات نهائية مع العراق وسوريا وذلك بسبب الدور التركي الذي يعتمد على الرؤية الغربية في تشكيل ما يسمى (مشروع الشرق اوسطي) ينطلق من اهتمامات السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة مستفيده من مركزها السياسي وموقعه الجغرافي الذي تتمتع به بعدها جسر للغرب وبسبب امتلاكها لاكبر قوة عسكرية

فـي المنطقه فضلا عن ذلـك امتلاكها لأحد أهم مصادر الثروة الطبيعية وهي المياه[٦]

اذ توصف تركيا بانها من الدول الغنية بالموارد المائية ، إذ تقدر مواردها المائية السـنوية بنحو (٢٠٦ مليـار م٣) سـنويا، في حيـن لا يتجاوز اسـتخدامها المائي (٢١,٦ مليار م٣) سنويا في شـتى مجـالات الحياة[٧] وأخـذت منذ منتصف القرن العشرين تعتمد سياسة مائية تتمثل بإنشاء شبكة من السدود والخزانات على طول مجرى نهري دجلـة والفرات، وتبرر الحكومة التركية سياسـتها المائية لاسـتثمار أمثل لمياه النهرين، وهـي أقـرب للاحتكار منهـا الى الاسـتثمار، وبدأت بتنفيذ أول مشروعاتها الرئيسة على نهر الفرات ببناء سـد كيبان في العام ١٩٧٤ والذي أدى ملـئ خزانـه الـى انخفاض منسـوب نهر الفرات في السنة المذكورة الى (٩ مليار م٣)

ثانيا:-مشـاريع تركيا المائية وتداعياتها على العراق

-مشروع الغاب

مـع بداية الثمانينيات من القرن نفسـه توجهت تركيا نحو الاستثمار المكثف لمصادرها المائية في جنـوب شـرق الاناضـول وهـي المنطقة المتاخمـة للحدود السـورية العراقية، و يقطنها غالبيـة من الاكراد[٨]،ولعل من اهم مشـاريعها هـو مشـروع (الغـاب)[*] والذي يعـد من أهم المشـاريع الخاصـة بالتنميـة الاقتصاديـة في تركيا والذي تهدف من خلاله ليس فقط تحسـين مظاهر الحياة الاقتصادية لسـكان منطقة شرق الاناضول[٩] بل اسـتخدامه كوسيلة ضغط ضد دول الجـوار وتحديـداً العـراق لأجبـاره على الاستجابة لطلبات تركية ولاسيما تجاه المطالبة بالموصـل وكركوك،وللحيلولـة دون حصول اتفـاق بين الحكومة العراقية آنذاك والاكراد بما يمنع قيام كيان سياسي كردي في شمال العراق يزيد من مشاكل تركيا مع أكرادها[١٠] .

-مشروع انابيب السلام

الـى جانـب مشـروع الغاب هناك مشـروع انابيب السـلام الذي تـرى تركيا انـه في حالة تنفيذه سيسـاهم فـي إزالة الكثير من المشـاكل المائية والزراعية والتنموية فالمشروع بحسب وجهـة نظرهـا يهدف الى سـد العجـز المائي للدول المجاورة وبخاصة مياه الشـرب[١١] وفي الواقع ان تركيا تهدف من وراء ذلك المشـروع تحقيـق عائد مـادي لايقل عن مليـاري دولار سـنويا نظير بيـع المياه لتلك الـدول فضلا عن رغبتهـا فـي تغييـر الواقـع الديموغرافي في منطقة المشروع التي تسكنها أغلبية كردية من خلال إغراق القـرى والأراضي الزراعية في مناطق سكناهم وتهجيرهم الى مناطق مختارة ، وإعادة توطين الأتراك في المنطقة ليصبح عدد سـكانها(١٧) مليون نسـمة حينذاك، ويتحول الاكراد فـي تلك المنطقة الى اقليـة ،وبذلك يتم القضاء على المشكلة الكردية التي تعانيها تركيا من امد طويل[١٢] كما تسعى تركيا من خلال هذا المشروع التمهيد لهيمنة استراتيجية تركية على المناطق التي تزودها بالمياه وخلق امبراطورية تركية جديدة قوامها المياه[١٣].

-مشروع اتاتورك

ولغـرض تحقيـق مأربها فقد باشـرت تركيا عـام ١٩٩٢ بإنجاز مشـاريع ذات صلة ومنها مشـروع أتاتـورك الـذي يعد اكبر خـزان في مشروع الكاب والذي سيكون له تداعياته السلبية على كميـة المياه الواصلة الى العر اق[١٤]ولعل سـبب إصرار تركيا على إنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات يعود لأعتبارات عدة نذكر منها[١٥]:-

١-إصرار تركيا على عـدم الاعتراف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات:اذ تدعي ان نهري دجلة والفرات ليسـا نهرين دوليين،وانما نهران عابـران للحدود،وتبعـا لذلـك فهـي لاتعترف بشـمولهما بمـا يقع عليه تعريـف اتفاقية قانون اسـتخدام المجـاري المائيـة الدولية للأغراض غير الملاحية للعام ١٩٩٧.

٢-رفـض مبدأ تقسـيم الميـاه: اذ ترفض تركيا قسمة مياه الفرات ودجلة بين شركائها الأخرين العراق وسـوريا ،وتطـرح مفهوم الأسـتخدام الامثـل للمياه،القائـم على إسـتخدام تكنولوجيا متطـورة والقيـام بدراسـة موسـعة للتربة في العراق وسـوريا بقصد تحديد أنواع المحاصيل الزراعية التـي يتوجب زراعتهـا دون غيرها ،وفي ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية.

٣-عـد حوضي نهـري دجلة والفـرات حوضا واحدا:وان الفرات اساسـا ليس الا رافداً لشـط العـرب حيـث يلتقـي مـع دجلة،ومن ثـم فان مـن حق تركيا اسـتثمار مياه هـذا الرافد داخل أراضيها بالكامل.

٤-عدم الاعتراف بالحقوق المكتسـبة لسـوريا والعـراق بنهـري دجلـة والفرات:كـون الحق المكتسب هو مبدأ غير معترف به دوليا.

٥-تـذرع تركيا بعدم وجود قانون متكامل للمياه الدوليـة اذ تبـرر تركيـا رفضهـا لتقاسـم مياه الفرات بسـبب ان الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٧ لم تدخل حيز التنفيذ وانه لاتوجد ممارسة دولية موحدة لأسـتخدامات هذه المياه بسـبب التنوع الكبير والخصائص المختلفـة للمجاري المائية العابرة للحدود[١٦].

في حين تستند وجهة النظر العراقية من مسألة الميـاه المشـتركة الى مبـادئ القانـون الدولي وعلاقـات حسـن الجوار والمصالـح والحقوق التاريخيـة في مياه نهري دجلة والفرات ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي[١٧]:-

١-التأكيـد علـى الصفـة الدولية لنهـري دجلة والفرات التي تؤكدها مختلف القواعد والمبادئ القانونية والدولية المسـتقرة وان لاسـند قانوني لتسمية الانهار العابرة للحدود ،وما يترتب عليه من كون،السيادة على مياه النهرين مشتركة بين الـدول الثلاثة وان ما تدعيـه تركيا من كونهما نهريـن تركيين(مياههمـا عابرة للحـدود) يعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي المنافي للاعراف الدولية ذات الصلة.

٢-ان إعتبـار حوضـي نهري دجلـة والفرات حوضيـن منفصلين كل قائم بذاته، يؤكده الواقع الفعلي والظـروف الجغرافية فلكل نهر حوضه ومساره ومنطقته.

٣-ان الأسـتخدام الامثل للمـوارد المائية يعني

القيام بترشيد إستخدام المياه والمحافظة عليها وتنمية مصادرها والتخطيط الشامل لاقصى وأمثل انتفاع من المياه وتحسين أساليب الري واستصلاح الأراضي وليس كما ترى وجهة النظر التركية.

وفي الواقع تسعى تركيا ومن خلال ورقتها المائية الضغط على العراق من خلال إستخدام المياه كأحد أساليب الضغط الاقتصادي ،باعتبار ان المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط ثروة عراقية خالصة ومن ثم تسعى تركيا لمقايضة النفط بالمياه اي انها تسعى للحصول على تسهيلات نفطية مقابل مشاركة العراق للمياه التركية بحسب تعبيرهم[١٨].

فهي تعد المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى كالنفط ،بدليل الاتفاقات التي عقدت بين تركيا من جهة و(إسرائيل) والاردن من جهة أخرى لشراء المياه[١٩].

ثالثا:-اهداف السياسة المائية التركية

تهدف السياسة المائيه التركية الى تحقيق جملة من الاهداف التي تصب في المصالح العليا للدولة في تركيا نظرت الى المياه على انها محور التنميه الاقليمية والاقتصادية وذلك لافتقارها للموارد الطبيعية الاخرى لاسيما الثروه المعدنية وهذا ما عبر عنه رئيس وزراء تركيا الاسبق سليمان دميريل بقوله «الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها لاننا لسنا بلدا نفطيا بالرغم منه لدينا القليل من النفط وشيء من الغاز كذلك لابد ان نعمل بجد لدعم اقتصادنا»[٢٠]

مما لا شك فيه ان التحكم في مصادر المياة يعد رصيدا ستراتيجيا مهما للدولة وعنصر من عناصر قوتها لذا فان تامين مصادر مائية سوف يصبح أمر اكثر خطورة واهمية بمرور الوقت وهذا ينطبق على تركيا كونها دولة مصدر المياه الرئيس لنهري دجلة والفرات وهي تعدهما نهرين تركيين ومن أجل استغلال مياهها وضع الجمله من الاهداف تسعى لتحقيقها ومنها[٢١]:-

اولا:-الاهداف الاقتصادية

ومن الاهداف الاقتصادية التي تسعى الى تحقيقها خلال مشاريعها المائية مساحه الاراضي الزراعية في البلاد حيث ستقوم مشروع الكاب مثلا بارواء مساحه الاراضي الزراعيه بنحو ١٠٧ مليون هكتاركما يوجد فرص عمل للسكان المحليين في قطاعات الزراعة والصناعة والصحة وستعمل على الزياده الكبيرة في الانتاج بالمقابل تعمل على دفع عجله النمو الصناعي لا سيما الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعيه ومما سيعمل على أيجاد فرص عمل جديدة للسكان كما ان هذه المشاريع المائيه ستعمل على تغيير مظاهر الحياة الاقتصادية في المنطقة شرق الاناضول اذ يتوافق ذلك مع زياده كفاءه منظومة الري وعليه زيادة في الانتاج الزراعي الذي سيتضاعف بمعدل ثلاث مرات الى كميات كبيره من المياه تصل الى اكثر ١٦ مليار متر مكعب مما سيكون له وطأة شديده على اقتصاديات دول المشرق العربي لاسيما العراق اذ انه سيلحق اثار سلبية كبيرة في

انتاجه الزراعي وانتاج الطاقة الكهربائية.

تسعى تركيا لتحقيق حلمها بجعل تركيا سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط مما يضعها بين الدول العشرة الكبرى المنتجة للغذاء بالعالم وذلك من خلال ما تؤمنه هذه المشاريع من زيادة المساحة المزروعه في حوض الفرات من نحو (٢,٥) مليون دونم الى نحو(٦,٠٥) مليون دونم وبذلك تستحوذ على (٢٤,٢) مليار متر مكعب من مياه الفرات وفي حوض دجله من(٨٠)الف دونم الى (٢,٣١٨) مليون دونم الذي يتطلب لاروائها ما يقدر بـ(٩,٣١٢)مليار متر مكعب مما ينعكس سلبا على الوارده المائي السنوي لهذين النهرين [٢٢].

كما تسعى تركيا في برامجها المائية كهدف اقتصادي رئيس لتوليد الطاقه الكهربائيه من خلال انشاء ١٧ محطه كهربائية على نهري دجله والفرات ويعد توليد الطاقه الكهرومائيه ذو اهمية واولوية لا سيما بعد تراجع انتاج النفط كمورد للطاقة في تركيا من (٣,٥) مليون طن سنويا الى(٢,٥) مليون طن سنويا وبعد اكتمال مشروع الكاب اصبح لدى تركيا فائض من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها للعرب ومن الاهداف الاقتصادية الاخرى هي محاولة تركيا الاستحواذ على اكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقايضتها بالنفط العربي وهذا ما تم اعلانه اكثر من مرة على لسان المسؤولين الاتراك بمبادلة المياه بالنفط العربي.

ثانيا:- الاهداف السياسية

ومن خلال سياستها المائية تحاول تركيا الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، أو في ترتيبات المنطقة السياسية عن طريق ما يسمى بـ (الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع كل من سوريا والعراق لأضعاف قدراتهما الاقتصادية، وهذا ما أقدمت عليه تركيا ضمن تحالفها الاطلسي عندما قامت بتخفيض تصريف الفرات منذ عام ٢٠٠٠ الى مستويات متدنية وصلت الى(١٧٠) م^{٣} في الثانية كجزء من توسيع نطاق الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ، هذا فضلاً عن أن تركيا اتخذت ذلك الاجراء لمعاقبة سوريا على مساندتها لحركات التمرد المسلحة المعارضة لحكومة انقرة ، ولاسيّما حركة الاكراد والأرمن ،وقد بررت تركيا ذلك بأنه يعود لأسباب فنية .وتبعاً لهذا فأن مشروع (الغاب) يمكن تركيا من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات ، وبالتالي استخدام المياه كورقة ضغط سياسي واقتصادي ضد سوريا والعراق وتهديدهما بهذهِ الورقة التي باتت تقلق الجميع نظراً لما يمكن أن تتحكم به تركيا بتصاريف دجلة والفرات لتحقيق أهداف سياسية.[٢٣]

كما أن هناك أعتقاد لدى الساسة الأتراك وبإن قيام تركيا بتزويد بعض الدول العربية ولاسيما الخليجية منها بالمياه ، سوف يمكنها من بسط نفوذها وهيمنتها على هذه البلدان ،ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة التركية توظيف مشروعاتها المائية بغية تعزيز مكانتها الأقليمية في الشرق الأوسط ،ومن ثم تعزيز

دورها بوصفها الجسر الذي يربط بين الشرق والغرب[٢٤]

ثالثاً:- الأهداف العسكرية والأمنية.

تكمن ابرز الاهداف العسكرية والأمنية لسياسة تركيا المائية في الآتي[٢٥]:-

١-لا يستبعد استخدام تركيا لمخزونها المائي المتستر خلف سدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد العراق من خلال اطلاق تصاريف عالية جداً تفوق استيعاب احواض الخزن في العراق.

٢-قد تثير السدود والمشاريع التركية، وبالتحديد على حوض نهر دجلة قرب الحدود العراقية وخصوصاً سدي (جزرة واليسو) مشكلات أمنية فيها، إذ ستخلق واقعاً زراعياً جديداً قرب الحدود وستكون هناك مدن وقرى وحضور سكاني مما قد يثير مشكلات أمنية فيها.

٣-وتتمثل أهم اهداف مشروع (الغاب) من الناحية الأمنية في سعي تركيا لأحداث تغيرات ديموغرافية في المنطقة التي تقطنها غالبية كردية (١٢) مليون نسمة تقريباً من خلال تحويلها الى منطقة جذب سكاني تتوفر فيها كل المستلزمات الحياتية وفرص العمل بغية توطين ما يقارب الـ(٦) مليون تركي سعياً لتمويل الاكراد إلى اقلية في المنطقة المعنية.

٤-ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الاكراد والقواعد الخلفية لمتمردي حزب العمال الكردستاني الـ (PKK) الموجودين في اغلب الاحيان في الجانب الاخر من الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق، وذلك بنقل الاكراد بالرضا، أو بالاجبار بعيداً عن الحدود.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الغاية التي تترقبها تركيا من مشاريعها المائية قد لا تتحقق بالسهولة التي تتصورها تركيا، فهناك من يعتقد بأن مشاريعها من الناحية الاستراتيجية شديد الهشاشة بسبب التركيب السكاني للمنطقة التي بينت فيها سدود المشاريع، فهي من الناحية الجغرافية معرضة للتخريب، لذا فأن ما يضمن نجاح أهدافها هو سعي تركيا لإقناع العراق من خلال اتفاقيات حقوقية وسياسية واقتصادية وإنمائية تعاونية مشتركة .

وعليه، يمكن تحديد الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال سياستها المائية على المستوى الداخلي بالآتي[٢٦] :-

١-تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، حيث تسعى تركيا من خلال سياستها المائية لحل مشاكلها السياسية الداخلية، والمتمثلة بالقضية الكوردية فرغم الأحداث والتطورات التي حدثت في تركيا، إلا أن جميع الحكومات المتعاقبة لم تعترف بالحقوق القومية للقوميات الأخرى فى تركيا، والكورد منهم خصوصا، بالإضافة الى إهمال مناطق سكناهم والتي كانت تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب الاهمال الحكومي المتقصد مما سبب حالة عدم الرضا والذي أدى بدوره الى ظهور مشاكل وتوترات سياسية وأمنية في المناطق ذات الأغلبية الكوردية الواقعة جنوب شرق البلاد. لذلك رأت تركيا في مشاريعها المائية في إطار (الغاب)

وسيلة لحل تلك المشاكل والتوترات، عبر التقليل من تباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين منطقة جنوب شرق الأناضول وبقية المناطق الأخرى في تركيا لتثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في منطقة المشروع.

٢ -رفع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تهدف السياسة المائية التركية الى حل جزء من مشاكلها الاقتصادية من خلال رفع إمكانياتها من الطاقة الكهرومائية، فقد كانت تركيا تعتمد بالأساس على النفط في انتاج الطاقة الكهربائية لسد حاجتها الداخلية، ومن المعلوم أن تركيا ليس بلدا نفطيا لذا كانت تعاني من نقص في الطاقة، ولكن بعد إنشاء مشاريعها العديدة على نهري دجلة والفرات، فقد ارتفع انتاجها للطاقة الكهرومائية بشكل ملحوظ، وأخذت تعرض بيع الطاقة على دول الجوار منذ العام ١٩٩١. حيث تنتج تركيا من مشاريعها في إطار (الغاب) طاقة بمقدار (٢٦,٥) مليار كيلو واط ساعة سنوياً.

٣-رفع مستوى الانتاج الزراعي والصناعات الزراعية، وذلك من خلال زيادة مساحات الأراضي المروية، عن طريق المشاريع الاروائية العديدة ضمن مشروع (الغاب).وان لتلك المشاريع عوائد اقتصادية واجتماعية تساهم في تقليل البطالة وزيادة الاستقرار والتطور العلمي والاجتماعي والخدمي والسياحي. وقد أخذ القطاع الزراعي في السنوات العشرين الماضية الأولوية في السياسة التركية في حوض نهري دجلة والفرات. وقد وصل مجموع الأراضي المروية ضمن إطار (الغاب) في حوض نهري دجلة والفرات (١٧٧٩٨٨٤) هكتار.

٤ تخزين المياه بعدها ثروة استراتيجية، لذا تسعى تركيا الى تخزين المياه بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال السدود التي اقامتها على نهري دجلة والفرات إضافة الى سدود اخرى مزمع إقامتها على النهرين، وذلك من أجل الوصول الى أهدافها الهيدر واستراتيجية. ويبلغ مجموع المياه المخزونة في مشروع (الغاب) التركي

(٩٠) مليار م٣.

إذاً تتلخص أهداف الاستراتيجية المائية التركية على المستوى الداخلي في تحقيق استقرار سياسي وأمني، فضلاً عن تنمية اقتصادية واجتماعية في منطقة جنوب شرق الأناضول، والتي تُعتبر من المناطق المضطربة في تركيا. إذ ان المشاريع المائية التركية تساعد في زيادة مساحات الأراضي الزراعية وانتاج الطاقة الكهرومائية، والتي ستضيف مصدراً جديداً ومهماً للدخل القومي والاقتصاد التركي، مما ستعزز من مكانتها على الصعيد الداخلي وستنعكس كتحصيل حاصل ايجاباً على مكانتها على الصعيد الاقليمي والدولي[٢٧]

رابعا:-تداعيات السياسة التركية المائية على العراق

تسعى تركيا لاستخدام المياه كورقة ضغط تجاه العراق متجاهلة كافة القواعد القانونية الدولية ذات الصلة بهذا الشأن ،مما كان لذلك الامر تداعياته على العراق والتي تتمثل في الأتي [٢٨]:-

١ـ انخفـاض مـوارد العـراق المائيـة: اذ تعرضت حصة العراق المائية القادمة من تركيا إلى مـا دون ٩,٥ مليار متر مكعب، نزولًا من ٣٠ مليـار متر مكعب دخلـت العراق عبر نهر الفرات من تركيا وسوريا عام ١٩٣٣. وقد اكد وزيـر المـوارد المائية العراقي، مهدي رشـيد حمداني، إن المياه القادمة من تركيا عبر نهري دجلة والفرات انخفضت بنسبة ٥٠٪ خلال العام ٢٠٢١، وانخفض المحتوى المائي لنهر الزاب (أحـد روافد نهر دجلة) بنسـبة ٧٠٪ ووصلت روافده والأنهار التي تصل إلى سـد دربنديخان شمال العراق إلى الصفر.

ويعـد هذا خرقـا للاتفاقية الموقعـة بين العراق وسـوريا وتركيـا عـام ١٩٨٧، التـي تعهدت بموجبها تركيا بإمداد سـوريا بمعدل سنوي من الميـاه لا يقل عـن ٥٠٠ م٣/ث وفـي الحالات التي يكون فيها التدفق الشهري أقل من بمستوى ٥٠٠ م٣/ ث يوافـق الجانـب التركـي علـى تعويـض الفارق ، على أن تمرر سـوريا ٥٩٪ مـن تلك المياه إلى الأراضـي العراقية بموجب اتفاقية ثنائية وقعت بين البلدين عام ١٩٨٩، إلا أن التدفق الحالي لا يتجاوز ٢٠٠ م٣/ث.

٢ـ تهديـد الأمن الغذائي: تزامـن نقص تدفق الميـاه إلى العراق مع تصاعـد ظواهر الجفاف وندرة المياه وانخفـاض معدل هطول الأمطار وزيـادة متوسـط درجـات الحـرارة، وهو ما تسبب في تبوير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي تسـتهلك ٨٠٪ مـن مياه العراق وتوفر فرص عمل لنحو ٣٦٪ من السـكان؛ إذ انخفضت قدرة الإنتاج الزراعي بالبلاد بنسـبة ٥٠٪ خـلال العقدين الماضييـن، وقد انخفض إسـهام القطاع الزراعي فـي الناتج المحلي من ٤,٢٪ عـام ٢٠١٣ إلـى ٣,١٪ عـام ٢٠١٦، بحسـب تقرير خطـة التنمية الوطنيـة الصادر عـن وزارة التخطيط العراقية، وبالتالي ارتفاع فاتـورة الـواردات الزراعيـة والضغـط على الاقتصـاد. وفي عام ٢٠١٨، قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن العراق سيفقد حوالي ٢٥ ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سنويًا. وبالفعـل، بدأت ملامح التأثيرات السـلبية على القطـاع الزراعـي ترتسـم في قـرار الحكومة العراقيـة بمنـع زراعة بعـض المحاصيل مثل الأرز والـذرة والخضـروات خـلال فصـل الصيف، والاكتفاء بزراعات الفواكة.

٣ـمشكلة رداءة نوعية المياه.

لقد أدت مشـكلة انخفاض الوارد السـنوي لمياه نهري دجلـة والفرات الـى رداءة نوعية المياه فقد ازدادت الاملاح الذائبـة فيها وكذلك المواد الصلبـة الاخـرى ويعـود ذلك لأسـباب كثيرة منها[٢٩]:-

-زيـادة تركيـز الامـلاح نتيجـة لأنخفـاض التصاريـف عـن معدلاتهـا الطبيعيـة، اذ نجد أن تركيـز الامـلاح المذابـة في ميـاه الفرات تحد الحـدود العراقية لم يتجـاوز(٤٥٠) جزء بالمليـون قبل عـام ٢٠٠٠ ، إلا انه اليوم ازداد إلى (١٣٧٥) جزء بالمليـون، أما نوعية المياه فميـاه دجلـة ازداد تركيزها مـن (٢٥٠) جزء بالمليـون إلـى (٣٧٥) جـزءاً بالمليون ، وهذه المياه التـي تحتوي على تركيز ملوحة عالية لا

تصلح للري بل أنها تكون مصدر لملوحة التربة ، وانخفاض الانتاجية الزراعية.

-ضعف الاجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي ونفايات الزراعة، فالفلاحين عانوا من الزراعة بسبب رداءة نوعية المياه بوسائل مختلفة كالمواد الكيمياوية الناتجة عن الاسمدة والمبيدات المستخدمة في الزراعة أو الملوثات السامة كالنفايات السائلة ومخلفات الوقود، فضلاً عن الانشطة الانسانية الصحية (المجاري) المتمثلة بالنفايات الصلبة والسائلة، إذ ازدادت نسبة المواد الصلبة بمقدار(١٧٪) في مياه نهر الفرات بعد قيام تركيا بتنفيذ برامج سياساتها المائية .

-ارتفاع درجات الاحترار المائي نتيجة تبريد محطات الطاقة الكهربائية ومن ثم التأثير على الكائنات الحية الموجودة في الحياة مما يهدد الثروة السمكية، كما ان هذهِ المحطات تؤدي الى تلوث المياه لما تطرحه من فضلات الوقود والزيوت.

-كما أن انخفاض مناسيب المياه السطحية وصعوبة تصفية مياه الشرب إدت إلى انتشار الامراض الوبائية

٤- تهديد السلم المجتمعي وتغذية الاضطرابات الأمنية: أحدثت المتغيرات السالف توضحيها تأثيرات ديمغرافية تمثلت في هجرات جماعية داخلية، فقد أفادت منظمة الهجرة الدولية بأن ٢١٣١٤ عراقيًا نزحوا داخليًا عام ٢٠١٩ في المحافظات الجنوبية والوسطى بسبب نقص المياه الصالحة للشرب. وغالبًا ما تقترن عمليات النزوح بضعف الخدمات وتلوث المياه وعدم صلاحيتها للشرب بما يؤجج من حالة الاستياء الشعبي؛ فعلى سبيل المثال، تسببت إصابة ١٠٠ ألف شخص بأعراض مرضية ناجمة عن شرب المياه الملوثة في اندلاع احتجاجات عنيفة بالبصرة عام ٢٠١٨، وتكرر المشهد نفسه في يناير ٢٠٢٠. كما أن نقص المياه أدى إلى نزاعات محلية بين القبائل بالأخص في المحافظات الجنوبية كميسان وذي قار، وقد سجلت الأمم المتحدة مواجهات شبه يومية في ٣٨ موقعًا ببغداد وحدها عام ٢٠١٣، إلى جانب نزاعات بين العرب والأكراد والتركمان في كركوك[٣٠].

خامسا:-سبل الوقاية من سياسة تركيا المائية تجاه العراق

لقد اصبح من الضروري الوقوف على أهم السبل والوسائل لمواجهة سياسة تركيا المائية تجاه العرق وذلك من خلال الاتي[٣١]:-

اولا-ضرورة عقد اتفاقيات ثابته للحصول على حصة مائية ثابته وحل جميع المشاكل مع دول الجوار واقامه علاقات معها على اساس التعاون والمصالح المشتركه والابتعاد عن التسويف والمماطلة من بعض الدول الغير راغبة بالوصول الى اتفاقخاص بالشأن المائي

ثانيا:-اهمية تشكيل مجلس وطني للمياه يتولى الاشراف على جميع نشاطات استخدام المياه على ان يتشكل هذا المجلس من الأكاديمين والمختصين فقط وكوادر فنيه قد عملت في جميع مجالات استخدامات المياه لفترات طويلة

ويمكن الاستفادة من الكوادر القديمة المتقاعدة كهيئة رأي في هذا المجلس مع تمتع المجلس بصلاحيات عليا لرسم السياسة المائية للبلاد على ان تنفذ مقترحات هذا المجلس من قبل الحكومة .

ثالثا:-تشكيل لجنة عليا ذات صلاحيات كبرى للتحول لطرق الري بالواسطة (الحديثه) لمشاريع الري لان طرق الري بالواسطة لها كفاءه عالية في تقليل الهدر المائي وكلف الصيانة على ان يتم منح الفلاحين المتحولين لطرق الري الحديث تسهيلات كبيرة .

رابعا:- أتباع سياسة إعلامية تتوجه نحو تركيا لخلق نوع من القناعات لدى السياسيين الأتراك بان مصلحتهم تكمن في الاقتراب من العرب عبر التأكيد على أن الولايات المتحدة تعارض قيام دولة تركية قوية في الشرق الأوسط وان عملت على إحياء مثل هذه الاتجاهات فإنها ستستخدم لإشاعة القلق والمشكلات بين الشعبين العربي والتركي وان إسرائيل تعارض الدور القيادي لتركيا في الشرق الأوسط وان تركيا في نظرها هي فقط لإرهاب العرب وان إسرائيل تعمل على إمساك خيوط إلحاق الأذى بالأتراك عن طريق ورقتي الأرمن والأكراد، فضلا عن أن الولايات المتحدة تعمل على إبقاء تركيا أداة تنفيذية في الإستراتيجية الأمريكية وليست لأغراض القيادة والتأثير، كذلك العمل على رفع شعار أن تركيا سلة الغذاء العربي والإسلامي والأتراك اقرب إلى العرب من اليهود والولايات المتحدة وكذلك مساعدة تركيا في حل بعض معضلاتها الاقتصادية من جانب الأسواق العربية. من خلال استيعاب العمالة التركية وفتح الاستثمارات إمام الشركات التركية للعمل في البلدان العربية، وتشجيع السياحة بين الطرفين بأنواعها كافة ، فضلا عن إيجاد تعاون علمي وثقافي بين الجامعات التركية والعربية وزيادة عدد الطلبة الدارسين العرب والأتراك ويكون ذلك من خلال اتفاقات ثقافية في هذا المجال، وبالعكس [٣٢].

خامسا:-أهمية استخدام تكنولوجيا متطورة لادارة مشاريع المياه بصورة عامة والري بصورة خاصة .

سادسا:-ضرورة الاستقادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها وكذلك مياه الصرف الزراعي .

سابعا:-تطوير الموارد المائية وطرق ادارتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في توزيع المياه والسقي وتعزيز الخزن الجوفي.

ثامنا:-يجب وضع خطة استراتيجية وشفافه لوزارة الموارد المائيه للسيطره على الموارد المائية على ان تكون هذه الخطه ثابته لاتتغير بتغير الحكومات والوزارات بل توضع لخدمة الصالح العام مع الالتزام بها من كافة الحكومات والوزارات وان تتولى ادارة جميع موارد المياه واستعمالاتها من قبل وزارة الموارد المائيه .

تاسعا:-يجب ان تكون ادارات المشاريع الاروائية ادارات تتمتع بصلاحيات واسعه لتطوير مشاريعها حسب كل منطقته على

ان تكـون ادارات متكاملــه وحازمه في تطبيق قوانين الري وان تكون لديها خبرة فنيه واداريه وكـوادر فعالة في تشـغيل وصيانة المشـاريع بكفـاءة عالية مع ملاحظة عدم السـماح بتجزأة ادارة المشروع الواحد لعدة ادارات مهما كانت الاسباب(٣٣).

الخاتمة

يتضــح من خــلال السياســية المائيــة التي تعتمدها تركيا تجاه العراق انها تحاول اضعاف الاقتصاد العراقي وذلك من اجل تحسين نوعية اقتصادها بالشــكل الذي يجعل العراق يستورد العديد مــن منتجاتهــا ولاســيما الزراعية منها فضلا عن انها تحاول ان تسـتخدم المياه كورقة ضاغطة لاسـيما فيما يخص العديد من القضايا السياسـية والتــي ثار بيــن البلدين بيــن الحين والاخر.كما تسـعى تركيا ومن خلال سياسـتها تلــك للعــب دور اقيمــي فاعل فــي المنطقة في محاولــة لاضعاف الــدور العراقي لاسـيما ان العــراق اخذ يمارس دوره الفاعل في العديد من القضايا التي تشهدها المنطقة.

ومن أجل مواجهة سياسـية تركيــا المائية تجاه العراق لأبد من ان تقوم الدولة العراقية بمواجهة تلك السياســة من خلال معالجة ازمة المياه بين البلدين والتوصل الى حلول مناسـبة مع الجانب التركــي فــي تحديد كميــة الميــاه والعمل على زيادة حصة العراق منها,وعدم ربط المشكلات السياسية الناشــئة بين البلدين بمسألة المياه،لان السياســة عالم متغيرليس له حدود.كما ان على الدولــة العراقية الافــادة قدر الامــكان من مياه شــط العرب من خلال اقامة محطات تحلية فيه والعمل على ترشــيد الاســتهلاك المائي .فضلا عــن تطوير البنى التحتية وذلك بانشاءشــبكات تصريف ميــاه الامطار لغرض الافادة منها في العمليــة الاروائية.الــى جالنب الافــادة من مياه الصــرف الصحي بعــد معالجتهــا وكذلك مياه الصــرف الزراعــي. محاولة تثقيــف المواطن وحثه على ترشيد الاستهلاك المائي وجعل ذلك من اولويات عمل الحكومة لاسـيما ان البلد يمر بمرحلة من الجفاف الذي اثر وبشكل كبير على المحاصيل الزراعية الامر الذي دفع البلاد الى استيراد مختلف المحاصيل الزراعية .

ضــرورة وضع خطة اســتراتيجية من قبل وزارة المــوارد المائية وان تكــون تلك الخطة ثابتــه لاتتغير بتغيــر الحكومــات او الوزارت الا اذا كان التغييــر يصــب فــي مصلحة ادارة الموارد المائية،على ان تتمسك كافة الحكومات والــوزارت المتعاقبــة بتلــك الخطــة .محاولة استخدام تقنيات زراعية حديثة تضمن الحصول على محصــول زراعــي جيد مع توفيــر كبير لمسألة استخاد المياه واخيرا على الجانب التركي ان يعيد النظر في سياســته المائية تجاه العراق واعتماد سياسات تاخذ بنظر الاعتبارمصالحها مع دول الجــوار وتحديدا مصالحها مع العراق باعتباره دولة جاره تربطه معها مصالح سياسية واقتصادية وحتى ثقافية.

المصادر

١–سـندس سـرحان احمـد، السياســة المائية التركيــة اتجاه العراق ،مجلــة المنصور، العدد ٣٥، ٢٠٢١، ص٣

٢-المصدر نفسه،ص٣

٣-المصدر نفسه،ص٤

٤-احمد جاسم ابراهيم الشمري ،سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سوريا – العراق)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد ١٠ ،العدد الثاني ،ا ٢٠٢٠ ،ص ٣٦.

٥-المصدر نفسه،ص٣٦-٣٧.

٦-المصدر نفسه،ص٣٧.

٧- احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الدكتور للعلوم، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٤.

٨- حامد عبيد حداد، دور تركيا في ازمة الشرق الاوسط – العراق أنموذجاً، سلسلة دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية، العدد (١١٧)، ٢٠١١،ص٦٤

(*) يتضمن المشروع اقامة(٢٢) سداً على الفرات و(٥) سدود على نهر دجلة مع اقامة (١٩)محطة توليد للطاقة الكهربائية. للمزيد ينظر احمد عمر الراوي،تأثيرات سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق،في مجموعة باحثين،دراسات في مشكلة المياه بالعراق،الجامعة المستنصرية،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،٢٠٠٩،ص١٦.

٩-أحمدنوري النعيمي،العلاقات العراقية التركية في مجال المياه،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد٤٠،كانون الثاني٢٠١٠،ص٢٧.

١٠-حميد فارس حسن سليمان،السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة،رسالة دكتوراه غير منشوره،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠٠٦،ص٢٤٣.

١١-حامد عبيد حداد،مصدرسابق،ص٦٩.

١٢-علاء جبار احمد وخضير أبراهيم سلمان،السياسة المائية التركية-السورية وتأثيرها على الواقع المائي في العراق،المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية،العدد الثامن عشر،ربيع٢٠١١،ص٣٦٢-ص٣٦٣.

١٣- حامد عبيد حداد،المصدر السابق،ص٧٤.

١٤-عاطف لافي مرزوك السعدون،مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق:دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة،العراق،المركز العراقي للبحوث والدراسات،٢٠٠٩،ص١٦٣.

١٥-مازن قاسم مهلهل،المصدر السابق،ص٢١٩.

١٦-صبحي أحمد زهير العادلي،النهر الدولي:المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٧،ص٣٣٥،ص٣٤٠.

١٧-حميد فارس حسن سليمان،المصدر السابق،ص٥٩-٦١.

١٨-ظافر طاهر حسان، مشكلة المياه

بيـن العـراق وتركيـا ،اوراق دولية،جامعـة بغداد،مركز دراسـات دولية،العدد١٧٣،كانون الثاني٢٠٠٩،ص١٥-١٦.

١٩-محمـود الاشـرم،اقتصاديات الميـاه فـي الوطن العربي والعالم،بيروت،مركز دراسـات الوحدة العربية،٢٠٠١،ص ٢٥٣.

٢٠- سندس سرحان احمد،مصدر سابق،ص٦

٢١-احمد جسـم ابراهيم الشمري،سياسة تركيا المائية وانعكاسـاتها على دول الجوار الاقليمي العربي(سـوريا-العراق)،مجلة مركـز بابـل للدراسات الانسـانية،المجلد١٠،العدد٢،٢٠٢٠ ،ص٥٢.

٢٢-تمارا كاظم الاسدي،السياسة المائية التركية تجاه العـراق للفترة مـن ٢٠٠٠-٢٠٢٠،مجلة اضواء للبحوث والدراسـات،د.ع،٣٠ ديسمبر ٢٠٢١.

٢٣-المصدر نفسه

٢٤- احمـد جسـم ابراهيـم الشـمري،المصدر السابق،ص٥٠.

٢٥- تمارا كاظم الاسدي،المصدر السابق.

٢٦- عمر عطار مصطفى ،مسـتقبل اسـتراتيجية تركيا المائية تجاه سـوريا والعراق ، كلية العلوم السياسية ، جامعة السليمانية رسالة ماجستير غير منشورة ،٢٠١٨،ص٨٣

٢٧-المصدر نفسه،ص٨٤.

٢٨-مـاري ماهر،تأثيـرات ملموسـة سياسية السدود التركية وانعكاساتها على العراق،المعهـد العراقي للحوار،نقلا عن شـبكة الانترنت بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٤ الموقع: https://hewariraq.com/

٢٩- تمارا كاظم الاسدي،المصدر السابق.

٣٠- ماري ماهر ،المصدر نفسه

٣١- عبد الكرسـم حسـن سلوم،السياسة المائية التركيـة واثرهـا على العراق مسـتقبلا وكيفية واجهتها،الحـوار المتمـدن، العـدد٦٥٣٩، ٢٠٢٠/٤/١٦

٣٢-احمـد جاسـم ابراهيـم الشـمري،مصدر سابق،ص٥٥.

٣٣- عبد الكرسم حسن سلوم،المصدر السابق.

الملخص

تكتسب المياه أهمية كبيرة في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا في المنطقة العربية وذلك لانه يشـكل حاجة ماسـة وضرورية نحتاج اليها في عمليات الانتـاج والنقل ومصادر الطاقة،فضلا عـن اسـتخدامها فـي الزراعـة والصناعـة والاسـتهلاك اليومي ،والاسـتعمالات الاخرى للارتقـاء بمسـتوى المعيشـة.وفي ظـل تفاقـم المشكلات السياسية بين العديد من البلدان ومنها العـراق وتركيا وبسـبب سياسـة الاخيرة تجاه العـراق التي تحاول اتخاذ مسـألة المياة كورقة ضغط لتحقيق سياساتها ومصالحها الاقتصادية فـي العـراق ،اخذت تتحكـم بكمية الميـاه التي

تصل الى العراق بهدف الضغط عليه في العديد من الملفات الشائكة بينهما مما ادى ذلك الى تدهور العلاقات بين البلدين.ويبدو ان تركيا تسعى لاستخدام المياه كسلاح ضد العراق متناسية بذلك كل الاعراف والمواثيق الدولية الخاصة بعملية تنظيم الحصص المخصصة لتوزيع المياه.

الكلمات المفتاحية:-المياه،المشكلات السياسية،المواثيق الدولية،السدود،الاتفاقيات.

Türkiye›s water policy towards Iraq and its repercussions on the relationship between the two countries

Prof. Dr. Muna Hussein Obaid

Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad

Abstract

Water is gaining great importance in the Middle East region, specifically in the Arab region, because it constitutes an urgent and necessary need that we need in production processes, transportation, and energy sources, as well as its use in agriculture, industry, daily consumption, and other uses to raise the standard of living. In light of the worsening political problems among many Countries, including Iraq and Turkey, and because of the latter›s policy towards Iraq, which is trying to use the water issue as a pressure card to achieve its policies and economic interests in Iraq, have begun to control the amount of water that reaches Iraq with the aim of putting pressure on it in many of the thorny issues between them, which has led to a deterioration in relations between the two countries. It seems that Turkey seeks to use water as a weapon against Iraq, forgetting all international norms and conventions regarding the process of organizing quotas for water distribution.

Keywords:- water, political problems, international conventions, dams, agreements.